

اصوات نساء
ASWAT NISSA

من وراء جريمة قتل النساء

أوت 2022

بقلم
أميمة عمارة

جريمة قتل النساء

ايمان ارشيد، لبنى منصور، نيرة أشرف، شيما جمال... كثيرة هي الأسماء المنسية لنساء ضحايا جرائم شنيعة استهدفت حياتهن في الأشهر القليلة الماضية في العالم العربي، فقط لكونهن نساء. فجريمة قتل النساء مرتبطة بصفة الضحية وهو ما يجعلها تمثل شكلا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ان هذا العنف المنظم والممارس ضد النساء يهدف أساسا لإخضاعهن للتبعية الذكورية وتهميش دورهن كنساء أحرار مستقلات مما يساهم في طمس هويتهم و تكريس ثقافة التمييز بين النساء و الرجال.

تتميز هذه الجريمة بكونها غير مقتصرة على ثقافة أو دولة بعينها أو مجتمع أو ظروف خاصة فهي مستفحلة في كافة المجتمعات والبلدان لكن بنسب مختلفة لا يمكن حصرها لغياب الاحصائيات والأرقام.

ككل جريمة يوجد جاني وضحية، ضحايا هذه الجريمة هن بدون شك النساء أما القاتل بالمعنى المادي فغالبا ما يكون الزوج، الأخ، الأب، الصديق، الشريك، وغيرهم ... لكن المتمعن في هذه الظاهرة سريعا ما يلحظ أن هؤلاء ليسوا الا أداة الجريمة، اذ يمثل الجاني الحلقة الأخيرة في سلسلة المسؤولية الخاصة بظاهرة قتل النساء. ذلك أن قائمة المتورطين في جريمة قتل النساء تطول، فالدول بمؤسساتها وقوانينها واعلامها ومجتمعاتها جميعهم مشاركون في الجريمة وهو ما سنبينه في هذا المقال.

1/ مسؤولية الدولة :

تتربع الدولة على كرسي الاتهام فهي أول من يتحمل المسؤولية بسلطتها التشريعية والتنفيذية ومؤسساتها

• القانون :

لا تحمل الترسنة القانونية التونسية على زخمها تعريفا صريحا لجريمة قتل النساء. اذ ان القانون لا يعترف بجريمة "اغتيال النساء" كما أسمتها الأستاذة "سناء بن عاشور" و لا يفرد لها بنص خاص أو عقوبة خاصة.

فحتى قانون مناهضة العنف ضد النساء في تونس لم يول اهتمام كبير لهذه الظاهرة ولم يجعل من كون الضحية امرأة موجبا لتشديد العقوبة في جرائم القتل باستثناء صورة وحيدة جاء بها الفصل 208 جديد من المجلة الجزائية تتعلق بعنف ضحيته امرأة يترتب عنه الوفاة بدون قصد. لكن هذا الفصل لا يكفي لحماية النساء أمام صمت قانوني أشد فتك على النساء من القتل. فمقاومة أي جريمة تقتضي ضرورة وجود إطار قانوني خاص بها يعترف أولا بالفعل ثم يجرمه.

هذا السكوت التشريعي لا ينم الا عن تواطئ ممنهج تشارك فيه مؤسسات الدولة من جهة أخرى.

• مؤسسات الدولة :

"تلتزم الدولة بوضع السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية والبرامج المشتركة أو القطاعية بهدف القضاء على جميع أشكال العنف المسلط على المرأة في المجال الأسري والمحيط الاجتماعي والوسط التربوي والتكويني والمهني والصحي والثقافي والرياضي والإعلامي، واتخاذ الترتيب والتدابير اللازمة لتنفيذها".

هكذا نص الفصل الخامس من قانون القضاء على العنف ضد النساء التونسي الصادر سنة 2017 اضافة الى تنصيبه على احداث مرصد وطني لرصد الاحصائيات المتعلقة بالعنف ضد النساء .

5سنوات مرت على هذا القانون ولازلنا ننتظر السياسة الوطنية المذكورة فيه والكفيلة بحماية الضحايا خاصة في ظل غياب الجانب التوعوي المحمول على الدولة وغياب الاحصائيات والأرقام. كما يمثل التستر على أسماء الضحايا جزء من التطبيع مع القتل والعنف بصفة عامة .

• الوحدات الأمنية:

ان العوامل السابق ذكرها غالبا ما تمنع النساء ضحايا العنف من اللجوء الى العدالة والسلطات المختصة لحمايتهن ولكن أثبتت عديد الأمثلة أن ضحايا القتل حتى وان يلجئن الى الوحدات الأمنية فان تعامل هذه الأخيرة معهن يكون سطحيا وغير جدي. فالعنف ضد النساء بات ظاهرة عادية طبيعية مما يجعل الوحدات الأمنية تتعامل معها ببرود وبدون تقدير للمخاطر التي يمكن أن تطال الضحايا على غرار سفك أرواحهن أو التنكيل بهن.

الأكثر من هذا والاشد خطورة هو اجبار بعض الأمنيين الضحايا على التراجع عن الشكاية والتأثير على قرارهن أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المعتدي وهي حالة الضحية التونسية المقتولة من قبل زوجها "الأمني" العام الماضي "رفقة الشارني".

لكن الأمر لم ولن يقتصر على "رفقة" فكثيرات هن اللاتي كان مصيرهن "كرفقة" نتيجة لاستهتار الوحدات الأمنية وعدم تكوينهم، و ذلك إضافة الى العقلية الذكورية النابعة من المجتمع والمتجذرة في القطاع الأمني و التي لا تزال ترسم أقدار النساء. و هو ما يحيلنا الى الدور الذي يلعبه المجتمع في هذه القضية.

2 / مسؤولية المجتمع :

لا يخفى على أحد مسؤولية المجتمع توازياً مع الدولة في جريمة قتل النساء. و المجتمع هنا يؤخذ في معناه الواسع أي الأفراد و كذلك الاعلام.

• عقلية ذكورية قاتلة:

لا يمكن انكار دور الثقافة المجتمعية الذكورية في تغذية جريمة قتل النساء. حيث يساهم التمييز واللامساواة بين أفراد الأسرة في تعزيز النظرة الدونية للنساء واختزال دورهن في الوظيفة الإنجابية والقيام بالأعمال المنزلية والطاعة والانصياع لأوامر الأب والزوج والأخ لذلك فان التعبير عن موقفهن وأراءهن دائماً ما يواجه بالعنف فالنساء في نظرهم لا يمكن أن تكون لهن إرادة واعية وكيان مستقل يرفض اوامرهم. هذه الأدوار المسطرة والملزمة للنساء باتت قاعدة مجتمعية لا يجب الخروج عنها، فالعقلية "الباترياركية" أنتجت صورة نمطية للنساء ألزمت عليهن اتباعها وحجرت عليهن محاولة الإفلات منها والا عوقبن بجميع أنواع العنف من تهديد وتشويه واهانة وتعذيب وضرب، وصولاً الى القتل.

• اعلام متواطئ وغير واع:

لا يخفى ان التعاطي الإعلامي السطحي مع جرائم قتل النساء فيه نوع من التحريض والتشجيع على هذه الجرائم. فالإعلام الذي يبحث عن الضجة أكثر من الحقيقة والتوعية هو اعلام متواطئ مع القاتل ومطبع مع العنف. فقد انحرفت المنصات الإعلامية اليوم عن دورها الرئيسي من نشر الوعي والتثقيف وبث الحقيقة ومعالجتها وأصبحت تهتم بدلا عن ذلك بهتك أعراض النساء والتشكيك في نزاهتهن وهو ما يجعل من قتل النساء نتيجة طبيعية منتظرة لأفعالهن.

ان الخروج من ظل المجتمع الذكوري يستوجب عقاب المرتد حسب رأي المتشبعين بثقافة اللامساواة ولعل جرائم الشرف الحاصلة في البلدان العربية أبرز مثال على هذا فالسيطرة الذكورية لا تنحصر على فكر النساء فقط بل تمتد الى أجسادهن. وبالتالي يخرج القاتل بثوب حامي الشرف والدين فهو البطل الذي أنقذ عرض العائلة مما يجعله يستحق تخفيف العقوبة حسب بعض القوانين العربية.



ان ظاهرة جرائم قتل النساء تتحملها بدون شك منظومة كاملة لسياسات دول تغذي العنف و تكرس عدم احترام افرادها للقانون و ثقافة الإفلات من العقاب لذلك يبدو أن السبيل الوحيد لمكافحة هذه الجريمة هو سن تشريع تجريمي لها و السهر على تطبيقه و نشر ثقافة المساواة و نبذ العنف و الكراهية بين المواطنين و المواطنات حتى يصبح العالم امنا

للنساء.. لكل النساء